الخميس 17 شباط 2022
S220208

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تنظم فعالية بمناسبة إطلاق تقريرين عن أبرز انتهاكات هيئة تحرير الشام وتنظيم داعش

الثلاثاء 15/ شباط/ 2022: نظَّمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية بمناسبة إطلاق تقريرين عن أبرز انتهاكات هيئة تحرير الشام وتنظيم داعش، بمشاركة الأستاذ إبراهيم علبي، محامي لدى مكتب جيرنيكا 37 في لندن، الأستاذ حسام جزماتي، الكاتب والباحث المهتم بالحركات الجهادية، والسيد فضل عبد الغني، مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان. أدارت الجلسة الصحفية السورية نور الهدى مراد. وتمَّ بثُّ الفعالية عبر منصة زوم وصفحات التواصل الاجتماعي.

في 31/ كانون الثاني/ 2022 أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريراً عن أبرز انتهاكات هيئة تحرير الشام منذ تأسيس جبهة النصرة حتى الآن، الذي تحدث عن أن هيئة تحرير الشام مستمرة في ارتكاب أنماط متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان، بشكل رئيس في مراكز الاحتجاز التابعة لها.

كما أصدرت في 10/ شباط/ 2022 تقريراً عن أبرز انتهاكات تنظيم داعش بحق المجتمع السوري وإسهامه في تشويه الحراك الشعبي المطالب بالحرية والكرامة، وأشارت فيه إلى مقتل ما لا يقل عن 5043 شخصاً على يد التنظيم منذ الإعلان عن تأسيسه في سوريا في نيسان 2013، كما أن مصير قرابة 8684 مختفٍ قسرياً لديه ما زال مجهولاً، على الرغم من مضي قرابة عامين على إعلان اندحار تنظيم داعش.

أشار الأستاذ فضل عبد الغني إلى أن العمل على تقرير هيئة تحرير الشام استغرق قرابة العام ونصف، وبدأ عبد الغني الحديث عن نشأة وتاريخ هيئة تحرير الشام بأشكالها ومسمياتها المختلفة، وعن القيود الممارسة على الحقوق والحريات حيث وثقت الشبكة مئات حالات الملاحقة والاحتجاز على خلفية انتقاد أو معارضة سياسة هيئة تحرير الشام، مهما كان النقد محدوداً مثل كتابة منشور أو تغريدة على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر. وتحدث عن النظام القضائي وجهاز الحسبة لدى الهيئة، والقضاء الأمني الذي يشبه إلى حد بعيد محكمة الإرهاب لدى النظام السوري، كما تحدث عن القيود والرقابة الشديدة التي يفرضها جهاز الحسبة على حريات الأفراد والحريات العامة في المجتمع.

واستعرض عبد الغني إحصائيات لأبرز الانتهاكات التي قامت بها هيئة تحرير الشام منذ نشأتها حتى كانون الأول 2021، حيث وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 505 مدنياً بينهم 71 طفلاً و77 سيدة (أنثى بالغة)، وأن ما لا يقل عن 2327 شخصاً بينهم 43 طفلاً و44 سيدة (أنثى بالغة) لا يزالون قيد الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري لدى هيئة تحرير الشام منذ مطلع عام 2012 حتى كانون الأول 2021.

وذكر عبد الغني أن الشبكة قد توصلت إلى أسماء أبرز المسؤولين الأمنيين المتورطين بعمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري وأشار إلى أن التصريح عن أسمائهن هو جزء من عملية المحاسبة. وانتقل بعد ذلك الأستاذ إبراهيم علبي، والذي تحدث إلى الجانب القانوني والمحاسبة، وقال: "**ملفي تنظيم داعش وملف جبهة النصرة [هيئة تحرير الشام] هما ملفين مختلفين تماماً، حيث أحدهم شبه اندحر إلى حد كبير يحاربه التحالف الدولي وعدد كبير من الدول، والآخر تعرض لتغييرات سياسية وتركيبية وهيكلية خلال تقريباً العشر سنوات الماضية**" واستطرد "**من الناحية الحقوقية والقانونية يجب أن ينصب التركيز على الانتهاكات الحقوقية، والتي لا تسقط بالتقادم ولا يغير واقع حدوثها أي تغييرات سياسية**". وأضاف فيما يتعلق بالمختفين قسرياً على يد تنظيم داعش أن "**قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف تتحمل مسؤولية قانونية اتجاه المختفين قسرياً والسعي إلى الكشف عن مصيرهم. ووجود محاكم نزيهة ذات شفافية عالية لمحاكمة المتورطين لرد اعتبار الضحايا**". أما في حديثه عن الهيئة فأشار إلى أنه "**يجب على الهيئة محاسبة مرتكبي الانتهاكات مهما علا منصبهم، وعلى الدول التي تمتلك خطوط اتصال مع الهيئة الضغط من أجل تحقيق المحاسبة**" وأضاف إلى أهمية الكشف عن مصير المختفين قسرياً وتعويض الضحايا قدر الإمكان. وأكد أن الهيئة "**لا تستطيع الكيل بمكيالين فيما يتعلق بكونها قوة مسيطرة ولكن غير ملتزمة بالقوانين الدولية والحقوقية**" واختتم تصريحه بالتأكيد على أن "**تركيز الفعالية اليوم والتقريرين على جرائم تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام لا يعني بأي لحظة من اللحظات أن إجرام النظام السوري والانتهاكات التي ارتكبها لم تكن سبب في ما وصلنا إليه اليوم**" مشيراً إلى أن الرأي الأكاديمي يؤكد على أن "**بطش النظام السوري والتعذيب والانتهاكات التي قام بها هي التي أدت إلى ظهور التطرف ودعمت سردية الجماعات المتطرفة**".

وبعدها تحدث الأستاذ حسام جزماتي، عن وجهة نظر هيئة تحرير الشام وسعيها لتغيير صورة الهيئة والخروج من تصنيفهم في قوائم الإرهاب، مشيراً إلى أن هذا التوجه "**لا يتقاطع مع همومنا في البحث عن الحقوق والحريات في المناطق الخاضعة لسيطرة الهيئة**" وأوضح أن "**الهيئة غير مهتمة إطلاقاً بالتفاوض مع أي طرف محلي أو السماح لمنظمات حقوقية محلية بزيارة السجون**" وأكد أن ذكر المنتهكين بالاسم هو مهم جداً من أجل دعم المحاسبة.

وفي القسم الثاني من الفعالية استعرض عبد الغني تقرير الشبكة عن أبرز انتهاكات تنظيم داعش منذ الإعلان عن تأسيسه في نيسان 2013، وتحدث التقرير عن مراكز الاحتجاز وأساليب التعذيب المستخدمة، وأكد عبد الغني على أهمية الكشف عن مصير المختفين قسرياً بعد أن تم دحر تنظيم داعش، كما أشار إلى مسؤولية التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية في العمل على كشف مصير المختفين قسرياً.

وأكد الأستاذ ابراهيم العلبي، على أهمية محاسبة عناصر داعش الذين يخضعون إلى محاكمات في دول أوروبية على أساس الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب المرتكبة وليس فقط جريمة الإرهاب للحفاظ على حقوق الضحايا.
وأشار الأستاذ حسام جزماتي إلى أهمية إيجاد حل لقضية المختفين قسرياً، وأشار إلى أهمية دعم منظمات دولية للكشف عن مصيرهم، وخاصة فيما يخص التعامل مع المقابر الجماعية، فهي بحاجة إلى خبرات خاصة وقدرات متقدمة. كما أكد على أهمية تعاون الأطراف المسيطرة فيما يتعلق بهذه القضية.

واختتمت الفعالية بعدد من الأسئلة والنقاشات التفاعلية، بالإمكان حضور الحدث كاملاً عبر قناتنا على اليوتيوب على الرابط التالي، أو عبر حسابنا على موقع التواصل الاجتماعي -فيسبوك عبر الرابط التالي.